إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم14/44
للنشر الفوري
6 فبراير 2014

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

البيان الصادر في ختام زيارة بعثة صندوق النقد الدولي إلى الضفة الغربية وغزة

قام فريق من خبراء صندوق النقد الدولي برئاسة السيد كريستوف ديونفالد، رئيس بعثة الضفة الغربية وغزة، بزيارة إلى القدس الشرقية ورام الله في الفترة من 28 يناير إلى 6 فبراير 2014 لتقييم التطورات الاقتصادية الأخيرة في الضفة الغربية وغزة، وكذلك الوضع المالي للسلطة الفلسطينية. والتقت البعثة بالسيد رامي الحمد الله رئيس الوزراء، والسيد محمد مصطفى نائب رئيس الوزراء، والسيد شكري بشارة وزير المالية، والسيد المحافظ جهاد الوزير والسيدة علا عوض رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وغيرهم من المسؤولين الفلسطينيين.

وفي ختام الزيارة، أصدر السيد ديونفالد البيان التالي:

"ظل النشاط الاقتصادي خلال عام 2013 أضعف مما كان متوقعا واستمرت ضغوط المالية العامة. وتشير تقديراتنا إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.5% فقط، مما يرجع إلى تأثير أجواء عدم اليقين المحيطة بعملية السلام الإسرائيلي– الفلسطيني والتدهور الحاد في الأوضاع الاقتصادية في غزة. ومع ضعف النمو ارتفع معدل البطالة إلى 25% في نهاية 2013. ورغم زيادة مساعدات المانحين، فقد استمر تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه خفضت السلطة الفلسطينية من الديون المتراكمه عليها للبنوك التجارية. وتشير تقديراتنا إلى تراجع العجز الكلي، بما فيه الإنفاق الإنمائي، إلى 13.7% من إجمالي الناتج المحلي مسجلا انخفاض قدره 3 نقاط مئوية تقريبا مقارنة بعام 2012، بفضل تحسن أداء الإيرادات والجهود الجديرة بالثناء لاحتواء الإنفاق.

"وتعتمد آفاق الاقتصاد لعام 2014 وما بعده اعتمادا كبيرا على نتائج محادثات السلام. ففي ظل الوضع الراهن، حيث لا تزال محادثات السلام جارية ونتائجها غير معروفة، نتوقع تحقيق نمو بنحو 2.5% في العام الجاري وأداء مماثل دون المستوى على المدى المتوسط، مع تصاعد معدل البطالة.

"ومن شأن حدوث انفراجة في محادثات السلام أن تؤدي إلى انطلاق مبادرات المانحين الرئيسيين، مثل "المبادرة الاقتصادية من أجل فلسطين"، التي قد تعطي دفعة للمتوسط السنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكي يصل إلى 6.5% في الفترة 2014–2019. ومن جهة أخرى، فإن فشل مفاوضات السلام قد يتسبب في أزمة سياسية وأمنية تؤدي إلى سرعة تراكم المتأخرات والانكماش الاقتصادي، وخاصة إذا ما أرسل المانحون إشارة بتقليص الدعم.

"وتهدف موازنة 2014 إلى تحقيق تقدم إضافي متواضع في ضبط أوضاع المالية العامة وإن كانت تبقي على فجوة كبيرة في التمويل. فالموازنة تدرج زيادة في نفقات الأجور بنحو 5%. وتتوخى الموازنة تحقيق تخفيضات جديرة بالثناء في إعانات دعم أسعار الوقود غير الموجهة إلى المستحقين وترشيد صرف البدلات، كما تحد من ارتفاع النفقات التشغيلية والتحويلات، وتهدف إلى تخفيض صافي الإقراض. وتمشيا مع الممارسات المتبعة مؤخرا، لا تزال فاتورة الأجور تقوم على أساس صافي التعيين الصفري. ومن المتوقع زيادة إيرادات الضرائب المحلية بنسبة 6%، استنادا إلى واقع التحسينات في إدارة الإيرادات.

"ونظرا لفجوة التمويل المتوقعة والمخاطر الكبيرة المحيطة بالمالية العامة، بما في ذلك ما يتعلق بفاتورة الأجور، فلا بد من احتواء عجز موازنة 2014 بدرجة أكبر من المتوخى في الموازنة. وبغير ذلك، سيستمر تراكم المتأخرات مما سيؤدي إلى الإضرار بالقطاع الخاص وتقويض مصداقية السلطة الفلسطينية. ونوصي باحتواء الزيادة الكلية في فاتورة الأجور بحيث لا تتجاوز 2% (مثل العام الماضي)، والتعجيل بتخفيض دعم الوقود الذي يفتقر إلى كفاءة التوجيه، واستخدام مقياس السعة المالية، وترشيد التحويلات إلى من هم خارج برنامج التحويلات النقدية. والمجال يتسع أيضا لزيادة الإيرادات برفع مستوى الامتثال الضريبي من خلال تحسين الإنفاذ وتقليص الحوافز الضريبية. ونوصي بالإبقاء على معدلات ضريبة دخل الشركات بدون تغيير لتجنب خسائر الإيرادات في الوقت الذي لم تترسخ فيه بعد التدابير الإدارية الرامية إلى تعزيز الإيرادات. وينبغي إلغاء الإعفاءات الضريبية المؤقتة فورا لتلافي حدوث هدر كبير في الإيرادات في حالة نجاح مفاوضات السلام وما يترتب عليه من زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية الوافدة.

"وتمثل الإصلاحات الهيكلية عنصرا حيويا للارتقاء بالنتائج الاقتصادية بغض النظر عن نتائج محادثات السلام. فإذا ما تحقق النجاح لمحادثات السلام، سيتعين على السلطة الفلسطينية زيادة قدراتها التنفيذية من خلال تحسين إصلاحات البنية التحتية والإصلاحات المؤسسية بغية تعظيم الأثر الاقتصادي لعمليات التمويل والاستثمار الجديدة. وسوف تفرض "المبادرة الاقتصادية من أجل فلسطين" وغيرها من مصادر الدعم تحديات صعبة في مجال الإدارة الاقتصادية، فهي لا تستطيع وحدها أن تتغلب على عجز المالية العامة المستمر والاعتماد المتواصل على المعونة. أما إذا لم يتحقق النجاح لمحادثات السلام، فمن الممكن أن تزداد الآفاق الاقتصادية سوءا، مما سيقتضي التعجيل باعتماد نموذج مالي جديد يهدف إلى تخفيض العجز أكثر وتغيير عناصر الإنفاق لصالح التنمية. وعلى أي حال، ستكون هناك حاجة إلى الدعم المقدم من المجتمع الدولي وتخفيف القيود الإسرائيلية على نطاق واسع وشامل لتكون ركيزة لجهود الإصلاح الفلسطينية".

للاطلاع على معلومات حول عمل صندوق النقد الدولي في الضفة الغربية وغزة، يُرجى مراجعة الرابط الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/wbg.